

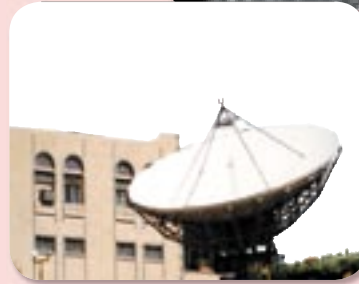
# قانون للسمع والبصر.. وقريباً للرياح والمطر؟!!

■ كتب/أبوأصيل

دون التدقيق في محتوى قانون الإعلام السعوي والبصري والإلكتروني إذ لا يجب أن نختلف على نصوص وفقرات القانون المقترح في حالة أن يكون الهدف هو تقنين الرأي والرأي الآخر ووضع شروط معينة على راغبي إنشاء موقع إخباري على شبكة الإنترنت العالمية، والتي تعتبر هي الوسيلة الوحيدة عالمياً التي ما تزال متحررة من الرقابة والتقنين منذ دخولها اليمن ومختلف الدول وخاصة تلك التي لا تفرض أي قيود على هذه الخدمة التي تعد الأولى بفعل إنتشارها وتوسعها من حيث السرعة والسهولة ومليارية مستخدميها عبر العالم، تعود إلى موضوع نصوص القانون المقترح الذي تعد بحد ذاتها غير سليمة من حيث النظر إلى محدودية مستخدمي لغة الإنترنت في بلادنا وهو الأمر الذي يتطلب تشجيع المجتمع على التعامل مع هذه الثقافة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف الذي تسعى إليه دول عديدة بهدف إمداد مواطنيها ومجتمعاتها بثقافة العالم الجديد التي حولت العالم إلى قرية واحدة حيث بإمكان العالم أن يلتقي من خلال هذه الشبكة العنكبوتية التي قاربت المسافات وتخطت الحدود والحوجز وفرت مختلف المعلومات التي كان الحصول عليها يحتاج إلى أسابيع وشهور وربما السفر إلى بلدانها بدلاً عن استخدامه كذخيرة الحصول عليها ب دقائق .

والطامة الكبرى أن ثقافة الإنترنت ما تزال حديثة في بلادنا وتحتاج إلى سنوات بل عقود لكي يرتفع عدد المتعاملين معها، وفي كل الأحوال مهما كانت النصوص منطقية يبقى أن تشجيع حرية التعبير والدفع بالناس للتعامل مع هذه الوسائل هو المفترض من قبل المؤسسات والأجهزة المعنية بثقافة الفرد والمجتمع بدلاً عن تشديد الرقابة ووضع القيود ضد هذه الخدمات سيما وأن الفضاء يوفر للمجتمع كميات هائلة من القنوات الفضائية التي تبث بمختلف الثقافات والأفكار ومن كل حذب وصوب ومع هذا التدفق الكبير يظل الإختيار محدوداً لدى أفراد المجتمع وكل له ما يهتم به من الشباب حتى الكبار ولم نسجم

بأن هناك من لديه القدرة على منع وصول بث هذه القنوات أو تغطية الشمس بغربال خاصة وأن الفضاء واسع والأوسع من ذلك أهمية الإدراك بأن التطور الذي شهده وسائل الإتصال خلال الفترة الماضية سيظل في طور المفاجآت وما تحمله السنين القادمة ربما لا ندركه ولا ندركه الجهات المعنية بوضع المقترحات والنصوص القانونية لمشروع القانون الحالي الذي سيجد أن لأطال منه في ظل قدرة الناس على التواصل مع وسائل



إعلامية وأجنبية وإقليمية تبث أخبار وأحداث بلدك التي تعيش فيها محاصراً بالقوانين وتقف عاجزاً حتى عن شرح بعض الملابس التي تحيط بك

وبحياتك في الوقت الذي تستقبل وتستقي من الآخرين معلومات وأفكار أنت في غنى عنها لو توفرت محلياً وبدون كوابح وفي الأخير يبقى لدينا لدى المتابع والمهتم بمشروع هذا القانون العديد من التساؤلات حول جدوى مثل هذا القانون الذي لا شك أنه سيعيق تطور الإعلام الوطني ويجعله شبه موجه من خلال تقنين حريته ووضع بنود أو نصوص تحد من سقف حريته وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يمارس هذا النوع من الإعلام دوره المأمول كما هو عليه الوضع لدينا عقب إصدار مثل

هذا القانون الكابح للتطور والتميز في ظل منافسة قوية ولا تقارن من حيث الإمكانيات والكوادر، وعلينا أن نقارن بين ما هو عليه الحال في قنواتنا الفضائية وتلك القنوات القادمة من خلف الحدود إذا الفارق واسع ولسنا هننا بصدد المقارنة التي لا تتوفر أبسط مقوماتها فقط نحن نعطي مثال على عملية صناعة الإعلام التي تتم في قنوات روتينية تعيد قراءة الأخبار بنفس أسلوب الصياغة والمضمون مع تغيير الإسم والصفة من خبر إلى آخر. كذلك الوجوه والأفكار المكررة التي تساعد على الملل لدى المشاهد والمتابع الذي يصل في النهاية إلى إتخاذ قرار المغادرة والهجرة في فضاء أوسع وأكثر رحابة من ذلك المشغول بالمحاذير والإساليب التقليدية التي عفا عليها الزمن، إذ أن هناك من يقوم بتفصيل قوانين من نظرة ضيقة لا ترى سوى أن الإعلام بحد ذاته عمل مناضح لسياسة الأنظمة والحكومات التي تسعى لخلق قطاع إعلامي أقرب إلى إدارة العلاقات العامة بحيث تقتصر واجباته على

المدح والتبجيل وتقديم المسؤولين الحكوميين على غير ما هم عليه في الواقع بحيث لا تهدف للإعلام سوى الثناء وتغطية الهفوات وتجميل الوجوه القبيحة وهي وظيفة أقرب إلى التجميل ولا تمت لوظيفة الصحافة والإعلام الجماهيري بصلة، وعلى هذا المنوال من التمتع الواضح للوظيفة الإعلامية والصحافية نحن بحاجة إلى قوانين تدعم حرية التعبير ونعمل على توفير الإمكانيات اللازمة لصناعة إعلام يرتقي إلى مستوى المنافسة ويؤدي إلى جذب المشاهد والمستمع والمبصر وحتى الأعمى، بدلاً من إنتظار الإعلام المستورد والقادم من وراء البحار دون أن يكون للقانون المقترح أي سلطة عليه سوى تكبير الثقافة الوطنية والمساعدة على هجرة المشاهد والمستمع إلى وسائل أكثر قدرة على توفير المعلومة والخبر.

# المبادرة اليمنية والاتحاد العربي المقترح

لنعرف بالتحديد

محتوى المبادرة

● كتب/إبن اليمن

مختلف القضايا وصولاً إلى إيجاد صيغ مشتركة لإتحاد

عربي شامل سياسياً واقتصادياً كما هو عليه في الإتحاد الأروبي مع أن لدى العرب ما هو مشترك ومصيري وموحد من الدين إلى اللغة إلى التربة المترابطة والثقافة الواحدة وهذا لا شك هو الشيء الذي سيساعد على لئمة الشتات والفرقة والتمزق ويعيد للأمة العربية مجدها وقها واعتبارها بين الأمم التي ما زالت تنتظر اليها على أنها أمة ضعيفة وغير قادرة على النهوض والتطور والوقوف في وجه التحديات المختلفة، وعلى هذا الأساس فنحن نعتقد أن المبادرة جاءت في مرحلة هامة من حياة الأمة العربية التي تشهد تحديات على مختلف الصعد وهي في أمس الحاجة إلى السير في طريق التضامن والإتحاد مما يعني أن الوقت مناسب للإلتفاف حول هذه المبادرة وبلورتها إلى حيز الواقع الذي لا شك لاتنقصه سوى الإرادة السياسية للأنظمة التي تعد سبباً لبقاء الأمة في هذا الوضع الذي عليه من التفرقة والشتات في الوقت التي تتوحد فيه الأمم والدول والكيانات المختلفة ومثال على ذلك الوحدة الأوروبية.



# الكثافة السكانية.. تنمية لا انفجار سكاني؟

في كل بلدان العالم المتطورة والمتقدمة تعتبر الكثافة السكانية نعمة ومصدر للتقدم والتطور من خلال توظيف هذه الطفرة السكانية في أحداث طفرة إقتصادية كما هو عليه النموذج الصيني الفريد في التعامل مع الكثافة السكانية التي لا يمكن مقارنتها بعدد سكان أي دولة من الدول الصغيرة فإذا ما تم المقارنة بين سكان اليمن مثلاً وسكان الصين سنجد الفارق بمئات الأضعاف ولا مجال أصلاً للوقوف والمقارنة هنا إلا في عملية التخطيط السليم والإستغلال

الأمثل للعدد الضخم من البشر والعمل على ربطهم بعملية الإنتاج والتنمية، وهذا ما هو حاصل في الصين ولا وجود له في البلدان الأخرى التي أصبحت فيها الكثافة السكانية مشكلة عويصة حسب تصريحات الذين ربما لا يفقهون شيئاً في علم الإقتصاد بإستثناء العويل والصراخ بدعوى أن الكثافة السكانية تلتهم القدر الكبير من الموارد القومية والمنح والمساعدات، الخ، وهذا لا شك هو العجز بعينه والفضل بذاته الذي لا يحتاج إلى دليل.



# تجار السلاح خطر يهدد الإستقرار؟

لداوعي أمنية فيما لايزال التجار انفسهم وإلى جانبهم مجموعات من العاملين في مجال التسويق يمارسون مهنة البيع من الباطن وتحت جنح الظلام ويتواصلون مع أصحاب الطلبات الفردية والجماعية بشكل مستمر وميسر حتى في ظل التشديد من قبل الأجهزة الأمنية مما يعني أن عملية الإستيراد للأسلحة ما تزال رائجة وأن التجار الكبار لم يتوقفوا عن الصفقات التي تصل إلى الأسواق المحلية حتى في ظل الإرتفاع الكبير الذي شهدته أسعار الأسلحة والذخائر نتيجة الحظر المفروض على بيعها وتسويقها

قد تكون مثلها مثل غيرها من صنوف التجارة المشروعة لولا أنها تؤدي إلى الموت والدمار وتوفير فرص سائحة للفتن والحروب والثارات وحتى المساعدة على توسيع رقعة القلاقل الأمنية في أي بلد كان، وهذه التجارة لا شك هي تجارة الأسلحة والذخائر ومالها من خطورة على الفرد والمجتمع بشكل عام، فالسلاح له أنواع عديدة لكن أكثره خطورة هو ذلك السلاح الشخصي والمتوفر لدى مختلف الناس وبالأسف في متناولهم، وفي بلادنا بالذات ازدهرت هذه التجارة وأصبح لها وكلاء واسماء معروفة تقوم بالإستيراد والتسويق دون أي موانع كما هو عليه الحال في تلك القائمة التي سبق ونشرتها الجهات المعنية في وسائل الإعلام بعد أن ربما ضاقت ذرعا بتوقف التدفق على مناطق الفتنة في حرب صعدة الأخيرة. وطبعاً هذا التدفق لا يقتصر على منطقتي راجحة وأسواق معروفة ومشهورة لبيع وتداول الأسلحة والذخائر دون عوائق وإلى وقت قريب كان هناك أسواق مشهورة مثل سوق جحانة في ضواحي العاصمة صنعاء وسوق الطلح في صعدة وسوق مدينة الشرق بمحافظة ذمار وهناك أسواق عديدة ربما تم إقفالها خلال الفترة القصيرة الماضية



# جرع خفية.. وأخرى مرئية.. وما بينهما دعم حكومية؟!

حمايته وظلت أقرب إلى الإسم بدون سمي ليها هيئة المواصفات والمقاييس والجودة وغيرها من الجهات والمؤسسات والمصالح المعنية بتوفير الحد الأدنى من الحماية للمستهلكين وكان هناك توافق على ممارسة الصمت والعجز تجاه ما حدث ويحدث من عبث بقوت الناس وغذائهم اليومي والطامة الكبرى أن وزارة التجارة والصناعة اكتفت بإلزام أصحاب الوكالات التجارية بإشهار أسعار السلع وحتى هذا لم يحدث وظلت الأسعار في بطن الشارع حسب المثل الشهير وكل تاجر أو مستورد له كامل الخيار في الرفع المستمر للأسعار دون الخفض في حالة الإخفاض لأسعار هذه المواد والسلع عالمياً فنحن لسنا مع العالم إلا في عملية الرفع والتصاعد للأسعار أما الخفض فنحن يمينيون ولا يمكن أن نتراجع إلى الوراء.

المعروفة في إدارة حركة الإحتكار وتصاعد الأسعار خلال الفترة الماضية وبالتحديد عقب إعلان فون الرئيس في الإنتخابات الرئاسية الأخيرة الذي نافسه فيها عن المعارضة الفقيه الراحل المهندس فيصل شملان ومن منا لا يعرف هذه الشخصية الوطنية النزيهة، نعود إلى موضوع الأسعار وتصاعدها المستمر في ظل غياب الدور الرسمي للجهات المعنية في وزارة التجارة والصناعة ومكاتبها في المحافظات والتي يبدو أن دورها غير ملموس في المرحلة الماضية التي شهدت الأسعار تصاعد وصل إلى نسبة ١٠٠% و١٢٠% في بعض المواد إن لم يكن جميعها ومع كل هذا الذي حدث ظلت الوزارة وإلى جوارها الحكومة عاجزة عن إتخاذ أي إجراء يخفف من وطئة التصاعد المفاجئ للأسعار كذلك هو الحال لدى جمعية حماية المستهلك التي لم تمارس دورها في

لم يعد بمقدور المواطن أن يفهم ماهية السياسة التي تتبعها الحكومة في الجانب الإقتصادي في ظل غلاء وإرتفاعات سريعة مستمرة ومنذ سنين علاوة على الأزمات التي تظهر بين فينة وأخرى تارة في المواد الأساسية والسلع وتارة أخرى في الغاز والقمح والأرز وغيرها من المواد، الأهم والأدهى من ذلك كله هو أن مختلف المواد التي تصاعد أسعارها عندما تنخفض مرة أخرى لا يتم خفضها من قبل التجار والمستوردين بحجة أن اليمن محمية في الإنخفاضات السريعة في حالة وحدث فقط التصاعد وحده هو المسموح به في مجال الأسعار أما الإنخفاض فغيب في أسلاف وأعراف التجار والمستوردين الذين لم يسبق لهم أن تراجعوا عن موقفهم أو في طريقتهم

■ بقلم/عبدالله اليمني

● حميد صلاح